الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.18
8 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٦ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: القضاء على الفقر

كوستاريكا*: مشروع قرار

عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تدرك أن المجتمع الدولي، على أعلى مستوى سياسي، قد توصل إلى توافق في الآراء والتزام بالقضاء على الفقر من خلال إعلانات وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وإذ تُعرب عن قلقها البالغ من أن ما يزيد على ١,٣ بليون نسمة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع، ولا سيما في البلدان النامية وأن عدد أولئك الناس لا يزال يتزايد سنة بعد أخرى،

وإذ ترحب بصوغ بعض البلدان النامية، على المستوى الوطني، برامج مباشرة للقضاء على الفقر،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

9631023

وإذ تلاحظ الأنشطة التي اضطلعت بها البلدان، ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، والجمعيات، ومؤسسات وكيانات المجتمع المدني في إطار السنة الدولية للقضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ أيضا العمل الذي سيُتخذ في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

وإذ تسلّم بأن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ إعلان كوبنهاغن[١] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢] اللذين يتعيَّن الاضطلاع بهما في سنة ٢٠٠٠ سيسهمان، على الصعيدين الدولي والوطني، في تعزيز العمل من أجل القضاء على الفقر في العالم،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر[٣] وعن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤]،

وإذ تحيط علما بالاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦[٥] بالاضافة إلى نتائج دورات اللجان الفنية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في عام ١٩٩٦.

١ - تعرب عن تضامنها مع الأشخاص الذين يعيشون في فقر في جميع البلدان والمناطق والذين يعانون من حرمان شديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما فيها الغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية، والمأوى، والتعليم، والعمل، والائتمان، والدخل والمعلومات؛

٢ - تقرر أن يكون موضوع عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر "القضاء على الفقر ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية" وتقرر اعتماد الشعار المقترح في تقرير الأمين العام شعارا للعقد[٦]؛

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) A/51/443.

(٤) A/51/348.

(٥) A/51/3 (الجزء الأول)، الفصل الثالث، الفقرة ٢.

(٦) A/51/443، الفقرة ٥٣ (أ) و (ب).

٣ - تقرر أيضا إيلاء تركيز خاص، في سياق العمل الشامل للقضاء على الفقر، للقضايا التي تعكس الطابع التعددي للفقر من قبيل البيئة، والأمن الغذائي، والسكان والهجرة، والصحة، والمأوى، وتنمية الموارد البشرية، والمياه العذبة، بما في ذلك المياه النظيفة والمرافق الصحية والتنمية الريفية والعمالة المنتجة وحالة المجموعات الضعيفة من السكان والادماج الاجتماعي وتُقرر، بناء عليه، أن يكون موضوع العقد في عام ١٩٩٧ "الفقر والبيئة" وأن يكون في عام ١٩٩٨ "الفقر والأمن الغذائي"، على أن تتقرر مواضيع العقد للسنوات المتبقية منه كل سنتين بدءا من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٨؛

٤ - تقرر كذلك أن يكون غرض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر تحقيق هدف القضاء على الفقر في العالم عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي في تنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما ما يتصل منها بالقضاء على الفقر، تنفيذا كاملا وفعالا؛

٥ - تؤكد أن التعاون والمساعدة الدوليين هما عنصران أساسيان لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، الرامية إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة تقديم منظومة الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومات، المساعدة التقنية في مواصلة تطوير القدرة الوطنية على جمع وتحليل المعلومات، والمحافظة على تلك القدرة، ووضع مؤشرات لتحليل الفقر؛

٦ - وتشدد أيضا على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع على تحليل الفروق بين الجنسين لدى إدماج شواغل الجنسين في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٧ - وتشدد كذلك على أنه ينبغي، خلال العقد وما بعده، تمكين الذين يعيشون في فقر وتمكين منظماتهم، عن طريق إشراكهم إشراكا تاما في تحديد الأهداف وفي تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والأنشطة والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وإقامة القواعد المجتمعية لضمان تمثيل هذه البرامج لأولوياتهم؛

٨ - تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الى إيلاء أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانيات وبرامج المساعدات التي تقدمها، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وتدعو الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية بوسائل من بينها وضع وتنفيذ برامج لمكافحة الفقر؛

٩ - تشجع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، على تعبئة الموارد المحلية والخارجية لأنشطة وبرامج القضاء على الفقر ولتيسير تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا؛

١٠ - تعترف بالحاجة إلى زيادة نصيب التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة المطلوبة لتحقيق المقاصد والأهداف المبينة في التوصية ٢ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وفي الفصل ٢ من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١١ - تؤكد من جديد، في هذا السياق، أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تحقق، في أقرب وقت ممكن، الرقم المستهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وأن تكفل، في حدود هذا الهدف، تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا؛

١٢ - تؤكد من جديد أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تتخذ مزيدا من التدابير والمبادرات لإلغاء و/أو تخفيض الدين الخارجي، ولتسهيل وصول البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، إلى الأسواق الدولية لتمكينها من تنفيذ أنشطتها وبرامجها الوطنية المناهضة للفقر تنفيذا كاملا وفعالا؛

١٣ - تحث المجتمع الدولي على تخصيص جزء من الموارد التي توفرت من خلال تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة لبرامج القضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بغية تخفيض أو تضييق الثغرة الدائمة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

١٤ - تطلب الى جميع الدول، ولا سيما البلدان المانحة، أن تُسهم إسهاما ملموسا في الصندوق الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، الذي تشمل أنشطته تقديم الدعم للأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر؛

١٥ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، كجزء من مساهمة البرنامج في العقد، بمواصلة الجهد الذي بدأ في عام ١٩٩٦ مع المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، وذلك من أجل

تعزيز المساعدة التقنية والمالية في وضع أو صياغة برامج مباشرة للقضاء على الفقر في البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا؛

١٦ - ترحب بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر القمة غير الحكومي المعني بالائتمانات الصغيرة، في واشنطن العاصمة، من ٢ الى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، وبالدعم المقدم من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية ضمان أن يتلقى مائة مليون من الأسر، ولا سيما نساء تلك الأسر، في أنحاء العالم، وخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، ائتمانات للعمالة الذاتية وغيرها من الخدمات المالية بحلول عام ٢٠٠٥، وتطلب، في هذا السياق، إلى جميع الحكومات وإلى منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني أن يشارك في مؤتمر القمة هذا لضمان نجاح المبادرة؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يزود الكيان المكلف في الأمانة العامة بمهمة تعزيز أنشطة وبرامج العقد وتنفيذها ومتابعتها على نطاق المنظومة بالموارد المالية والبشرية الكافية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكينه من النهوض بمهامه ومسؤولياته بصورة كاملة وفعالة؛

١٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتأكد من أن التقارير التي ستعد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ١٩٩٧ التي ستعقد بغرض الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تولي الاهتمام الواجب لقضية القضاء على الفقر؛

١٩ - وتطلب كذلك الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن التقييم العام لتنفيذ البرنامج الخاص بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، بما في ذلك بيان مقدار الموارد التي خصصتها لذلك صناديق وبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وأن يُقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار - على أن يشمل التقرير جزءا عن الآثار السلبية للتدابير الانفرادية بالنسبة لحالة الناس الذين يعيشون في فقر وللبرامج المخصصة لرفاههم في البلدان النامية المستهدفة.

٢٠ - تُقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين بندا بعنوان "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٦٧-٢٠٠٦)".

- - - - -